

كليتتون تحمل إلى المنطقة مشروع سلام دولة فلسطينية

سليم نصار *

■ مع إعلان رفض حزب «العمل» الإسرائيلي برعاية أيهود باراك، الانضمام إلى الائتلاف الحكومي الموسع، يبدأ الرئيس شمعون بيريز بنصح بضرورة تشكيل حكومة يمينية ضيقة برئاسة بنيامين نتانياهو.

وقد ارتفعت حظوظ هذا الخيار بعدما اعتذرت زعيمة حزب «كديما» عن المشاركة في حكومة يمينية لا يقبل بقيام دولتين، ولا تسمح بالتفاوض على أساس المبادأة العربية، ومن المتوقع أن يتفق وزير الدفاع باراك مع وزيرة الخارجية ليفتي على تأليف جبهة معارضة تضم أولاً من الوسط واليسار وكل المطالبين بتحقيق مشروع قيام دولتين لتسعين. ولكن هذا التجمع لا يستطع منع نتانياهو من تشكيل حكومة تئال أكثر من ٦٥ نائباً في حال ضم إليها ليرمان، وبما أن المملة المعطاة لزعيم الكون، تنتهي بحلول الثالث من نيسان (أبريل) على أبعد تقدير، فإن الرئيس شمعون بيريز ووصول وزيرة خارجية أميركا هنري كلينتون الأسبوع المقبل إلى الضفة الغربية وإسرائيل لعله يستكشف منها الخطوط العريضة لخطة السلام التي يعالجها الرئيس أوباما. وتشير واشنطن بوست، إلى أن الإدارة الجديدة تجهز إلى وضع خطة تضمن أمن إسرائيل عن طريق إقامة سلام إقليمي بكل هذا الأمر. وربما تسلم الوزارة كلينتون مسؤولية هذا المشروع إلى مبعوث الإدارة جورج ميتسفل الذي وصل إلى المنطقة بحيث يصبح بإمكانه التئكل بين العواصم المعنية.

ويبدو أن الوزارة كلينتون قد استعدت أفكار التفاوضين السابقين، ثم صاغت حلاً وسطاً يحتاج إلى بعض التعديلات، ومن المتوقع أن يعرض على الأوروبيين، وعلى المجلس الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافير سولنا، قبل أن تتم بلورته كمشروع حل. يشير المشروع إلى ضعف السلطة الفلسطينية وعدم قدرته، فتح على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي، إن كان في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. وقد اقترح الجنرال جيمس جوتز (الأمن القومي) تسليم مهمات الأمن إلى قوة دولية تابعة للمجلس الأعلى. وتعهدت روسيا بإرسال قوة مشاركة أيضاً، ويستمر وجود هذه القوات ثلاث سنوات فقط، تقوم خلالها القوات الإسرائيلية بالانسحاب من وادي الأردن، والاحتفاظ بمحطات انذار. وفي الوقت ذاته، تنتقل مهمات السيطرة على المعابر الحدودية إلى السلطة الفلسطينية، أما بالنسبة إلى عملية تسليح الشرطة الفلسطينية، فإن طبيعة الدولة المنوي إنشاؤها لا تسمح لها بإسرايل باتخاذ أسلحة هجومية ثقيلة، وتقتصر سيادتها على المجال الجوي المدني. وهذا ما تعارضه «حماس» وما ترفضه التفاوض بشأنه لإيمانها بأن إسرائيل تريد الحصول على السلام العربي مقابل السماح للسلطة بأن تتولى شؤون مطار مدني لوطن غير موجود.

أما بالنسبة إلى مبدأ التفاوض «الأرض مقابل السلام»، فإن المشروع الأميركي الجديد يتحدث عن تعديلات على حدود ١٩٦٧ يتبادل فيها الطرفان - الفلسطيني والإسرائيلي - مساحات متساوية من الأراضي، وهذا يقتضي إبقاء معظم المستوطنين (٢٧٠ ألف نسمة) في مستوطنات الضفة الغربية، على أن تتسليمهم سيادة إسرائيل، وتتشرط نقل أحياء، مقابل السماح بإنشاء مدن يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وسيطرة «فتح» على القطاع، وقد أعرب الفلسطينيون عن قلقهم من إنشاء جدار الفصل الذي حسمه ٨ في المئة من أراضي الضفة.

وكان بطرس بطرس غالي، سكرتير عام الأمم المتحدة السابق، قد انتقد بشدة قرار تشييد الجدار في عهد شارون، لأنه، في نظره، يجعل حياة الفلسطينيين جيئماً، وفي زاوية أن الجدار يمنع القدرة على التحرك والتواصل، خصوصاً عند نقاط التفتيش، وبما أنه لم يتسد على الخط الأخضر، فإن القانون الدولي يخبره اعتداء على سيادة الغير، وهذا ما أقرته محكمة العدل الإسرائيلية التي دانت خط سير الجدار لكونه يمنع أي تنبغ في العلاقات، لهذا السبب وسواه، وصف غالي الجدار بأنه نسخة أخرى عن جدار برلين، أو ما كان يدعى بـ «جدار العاز».

حول موضوع القدس، يقرح المشروع الأميركي إعادة الممتلكات إلى الطوائف أي كل ما هو عربي ينبغي أن يعود إلى الفلسطينيين ودولتهم، وكل ما هو يهودي أن يعود إلى الإسرائيليين، وكان قد أقر في مقاضات كاتب ديفيد ميدا تقسيم القدس إلى عاصمتين ولوتين.

ووافق الرئيس كلينتون على اقتراح يقضي بأن تبقى السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف، بينما تحصر سيادة إسرائيل بالجدار الغربي، ولكن مارتن أرنك، السفير السابق والمستشار الحالي لوزارة الخارجية، وضع خطة يمكن أن تلتبها الوزارة كلينتون، ومقاديرها أن المدينة القديمة والمواقع الدينية فيها تكون تحت إشراف دولي، بكلام أوضح: يصار إلى وضع نظام خاص لإدارة المدينة القديمة مع إبقاء الأماكن المقدسة داخل جدران المدينة تحت رعاية الهيئات الدينية الثلاث.

وفي آخر تصريحات قال شمعون بيريز عن موضوع مستقبل القدس، إن المناخ الحالي لا يسمح بحوار هادئ حول قضية مقدسية بالمساع والرموز، أما اعتقد بأن القدس يجب أن تكون مدينة مفتوحة ومفتوحة للسلاح، موحدة سياسياً، ولكنها مقسمة بينياً، ولتأكد كل طائفة من الطوائف المعنية نسبوياً الأماكن المقدسة الخاصة بها.

تبقى في مشروع التسوية نقطة خلاف جهورية تتعلق بمسألة حق العودة للفلسطينيين، إنه الحق المعلن عنه في حقوق الإنسان وفي القرار ١٩٤ الذي صوتت عليه منظمة الأمم المتحدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨. الجانب الإسرائيلي يتحدث عن حق العودة كقضية ذرية ديموغرافية يمكن أن تهدد وحدة إسرائيل وتماسكها.

اساس دولتين لشعبين.

المخرج القانوني التي يعتد عليه الرئيس شمعون بيريز يقضي باستئثار الوقت إلى أبعد الحدود، وهو يتوقع فشل نتانياهو في تشكيل حكومة ائتلافية تضم عناصر من مختلف الاتجاهات، وهذا معناه تمديد فترة الـ 28 يوماً إلى زيادة 14 يوماً أخرى، كما ينص الدستور. ويراهن بيريز على ضغوطه اللوبي اليهودي، في الولايات المتحدة من أجل تهيئة حكومة «الضيق» التي ينوي زعيم «ليكود»، تشكيلها. ومع أنه حصل على نسبة واسعة من الشريحة الشعبية، إلا أن نتانياهو يستند في مرجعيته السياسية والمادية إلى يهود الولايات المتحدة الذين احتضنوه واطلقوا من هنا القول إن توقيت الخلاف مع أوباما قد لا يكون في صالح يهود أميركا الذين تعاني مؤسساتهم المالية والإعلامية من عجز يحتاج إلى دعم الدولة المركزية.

يستنتج من توجهات أوباما أنه رئيس يسعى إلى تفكيك نظام المواجهات المتواصلة الذي انشأه جوجو بوش مع ديك تشيني، وإذا كان نتانياهو يؤمن بأن ضمان بقاء إسرائيل، يتأتى من الاعتماد على قوتها المسلحة وعلى إسهام هذه القوة في صنع سلامها وانها، فإن أوباما يعتقد بأن السلام الذي اختصره الحرب في مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز، قد يكون الضمانة الأولى لتوفير أمن إسرائيل.

للمخرج من هذا الواقع، يتهم نتانياهو حماس، بأن مواقفها المتشعبة التي تعزل بلوغ السلام مع الفلسطينيين، كما يتهم محمود عباس بالضعف لأنه عاجز عن تطبيع حماس، وإرغامها على القبول بالسلام الإسرائيلي. وهو قسى الحاليين يزور الحقائق هرباً من الاعتراف بأن الذين سيضطلعون إلى حكمته بيزون حماس، من حيث التطرف والعداء، وبأن اليهود أومرت لم يقدم محمود عباس سوى الحزام المعسول والوعود الفارغة.

• كاتب وصحافي لبناني

في حين يتحدث الفلسطينيون عن هذا الحق كاعتراف بالمسؤولية الاخلاقية والمعنوية والإدبية عن خلق مشكلة اللاجئين، ويرى المشرعون أن اعتراف إسرائيل بحق العودة يعادل اعتراف الدول بجرائم الحروب والإرتكابات التي اقترعتها، ولتهييج القسري لم يكن أقل من إبادة جماعية مثلما حدث للهنود الحمر في اميركا. المفاوضات الإسرائيلية اقتتل مشكلة مضادة احتمى خلفها كي يبرئ ضميره من الذنوب والإثام، فقد ادعى أن الدول العربية طردت بعد حرب 1948 عدداً كبيراً من اليهود ووزاي تقريباً عدد الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم، إضافة إلى هذا، قامت بمصاهرة أراضيهام التي تشكلت ضغفا مساحة فلسطين.

الخطأ في هذه المقارنة ان «الوكالة اليهودية» هي التي شجعت على حرب اليهود من العراق وسورية ومصر وسائر الدول العربية، وقد نشر في هذا الموضوع أكثر من خمسين كتاباً، بينهم كتاب يروي فيه عميل «الموساد» كيف كان يزرع القنابل في معابد اليهود ومنازلهم بهدف ترويعهم وحثهم على الحرب إلى إسرائيل.

قبل التوصل إلى مراجعة المشروع الاميري لا بد من تجاوز مرتين مهمتين: أولاً - تشكيل حكومة اسرائيلية ترضى باستئناف المفاوضات من حيث توقفت، وترضى أيضاً بجل يشمل القامة وتوليتاً ثانياً - إقناع حماس، بقبول مبدأ المفاوضات على مشروع السلام لا على هيئة طويلة، والقبول بمشروع السلام يتطلب الاعتراف باتفاق أوسلو واتفاق مدريد، والاعتراف بإسرائيل. وكما جاءت صوراخ «القسام» بحكومة يمينية متطرفة، كذلك يفترض ان تأتي مجازاً غزة بمرشحي «حماس» في حال جرت الانتخابات قريباً.

ويرى نتانياهو أن الحق الإسرائيلي الذي حصلت عليه إسرائيل عقب حرب 1947، لم يعد مهماً لأن بلادهم والسبب ان صوراخ «القسام» المنطلقة من قطاع غزة. وفي صوراخ «حزب الله» المنطلقة من جنوب لبنان، أصبحت قادرة على تشويش الأمن الداخلي بطريقة تعدى الحد الإسرائيلي، ومعنى هذا ان الخطر لم يأت من الخارج فقط بل من الداخل أيضاً، أي من غزة وجوارها. في الخطاب المختير الذي القاه الرئيس باراك أوباما يوم تنصيبه، طرح نفسه كقائد ثوري جاء لإحداث تغيير عميق باسم قيم قديمة خالدة.

وفي توجهه إلى الأسرة الدولية، تحدثت أوباما عن استراتيجية دولة تمارس استخدام القوة بحذر وتعقل. وتكى بأن الأجيال السامقة نحرت الشيوعية والنازية ليس فقط بالديابات والطائرات، بل بالاصلاخ المتقنة والمعتقدات الراسخة، وعا في خطابه إلى اقامة علاقات جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، تقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. واقتضت صحيفة «هارتس» من الخطاب عبارات تتحدث عن فشل القوة وحجها في توفير الأمن المطلوب وقالت ان القوة تؤثر عبر الاستخدام الحذر لها، والأمن يتبع من عدالة الهدف. وعليه رأه الجريدة ان السلام الذي يطرح أوباما ان يقينه في الشرق الأوسط لا ينبع من سياسة «الرصاصة المصهورة»، بل من سياسة السلام العادل.

يقول القاريون في واشنطن ان نتانياهو المعارض لاتفاقات أوسلو، والرافض لقيام دولة فلسطينية، يسعى إلى تجميع أكبر عدد من «صفور» الميمن المتطرف والأحزاب الدينية، وهم يتوقعون حدوث خلافات بينه وبين الرئيس أوباما العازم على إعادة اطلاق مساعي السلام في الشرق الأوسط خصوصاً ان الذين يشكلون 65 تاناً من مجموع 120، جميعهم ينتمون إلى تيارات معارضة مثل «ليكود» و«إسرائيل بيتنا» و«شاس» و«يهود هتوراة» و«الوحدة الوطنية»، و«البيت اليهودي» ويستغل من مراجعة موقف هذه الأحزاب أنها لا تنوي القيام بأي تسوية سياسية على